

الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني:
تحليل لنماذج مختارة في ضوء التداولية المدمجة
أ.م.د. عبد الحسن عباس الجمل
كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

The Parenthetical Clause in Medinan Discourse: An Analysis of Selected Examples in Light of Integrated Pragmatics
Assistant Professor Dr. Abdul-Hassan Abbas Al-Jamal

Abstract: This study examines the structure of the parenthetical clause—syntactically, semantically, and argumentatively—in the Medinan Qur’anic discourse, in light of Integrated Pragmatics (Argumentation in Language), adopting the approach of Ducrot and Anscombe. It moves beyond an exclusively grammatical analysis that treats the parenthetical clause merely as a constituent having no syntactic position (*lā maḥalla lahā min al-i’rāb*), in order to uncover its multiple argumentative functions. The study selects a corpus comprising three Qur’anic verses and investigates the diverse strategies and directive functions of the parenthetical clause. It concludes that, through its various functions, the parenthetical clause constitutes an effective argumentative device for directing meaning and regulating the argumentative trajectories of discourse, revealing an interaction between syntactic ordering and integrated pragmatic orientation in the discourse of the selected verses.

المستخلص : يدرس هذا البحث بنية الجملة الاعتراضية: تركيباً ودلالة وحجاجاً في الخطاب القرآني المدني في ضوء التداولية المدمجة (الحجاج في اللغة) بمقاربة ديكر و أنسكومبر، متجاوزاً الاقتصار البحث الاقتصار على المقاربة من منظور إعرابي خالص (لا محل لها من الإعراب)؛ للكشف عن وظائفها الحجاجية المتعددة. وانتخب البحث مدونة تطبيقية تضم ثلاث آيات قرآنية، وتقصى تنوع استراتيجيات الجملة الاعتراضية



Article history

Received: 31/8/2026

Accepted: 8 /9/2026

Published : 31 /12/2026

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: 31 /8 /2026

تاريخ القبول : 8 /9 /2026

تاريخ النشر : 31 /12 /2026

الكلمات المفتاحية العربية : التداولية
المدمجة، الجملة الاعتراضية، الخطاب
المدني، التعدد الصوتي، السُّلم الحجاجي،
المواضع الحجاجية

Keywords : Integrated
Pragmatics, Parenthetical
Clause, Medinan Discourse,
Polyphony, Argumentative
Scales, Argumentative Topos.

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY
LICENSE



<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Corresponding author:

ahasana77@gmail.com

DOI : [10.61710/v10/i3/s32](https://doi.org/10.61710/v10/i3/s32)

وظائفها التوجيهية. ولخص البحث إلى أن هذه الجملة بوظائفها تقنية حجاجية فاعلة في توجيه المعنى وضبط مسارات الخطاب الحجاجية، كاشفا عن تفاعل الرتبة النحوية مع التوجيه التداولي المدمج في خطاب هذه الآيات (عينة الدراسة).

مقدمة

تعد الجملة الاعتراضية (Parenthetical Clause)¹ ظاهرة لسانية في النظم القرآني، يتنازعها النحو والبلاغة والأسلوب. ونرى ينبغي دراستها بما نتجاوز به المفهوم النحوي الذي يراها فضلة أو جملة لا محل لها من الإعراب؛ لكي تتحول ببحثنا المقترح هذا وفي سياق الخطاب المدني القرآني إلى وحدة تداولية فاعلة، تؤدي وظائف دلالية وحجاجية متعددة. إن الاعتراض على النص المتسلسل والمنساب في القرآن الكريم بجملة لا يعني انقطاعا في تدفق المعنى أو حشوا أسلوبيا، بل هو ربط ذكي بين بنية تركيبية ومقاصد كلية للخطاب، مما يظهر معها الخطاب المدني جليا في أغراضه.

وتتجلى بوضوح ظاهرة الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني؛ بسبب طبيعة هذا الخطاب الحجاجية والتشريعية التي تخاطب متلقين بفئات مختلفة، نحو: أهل الكتاب، والمنافقين، والمجتمع المسلم في المدينة.

ومن هنا فإننا سنقارب الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني من منظور: التداولية المدمجة، بوصفها إطارا لسانيا معاصرا يتكفل بكشف القوة الحجاجية المودعة في بنية هذه الجملة.

أسباب اختيار الموضوع

1. رغم كثرة الدراسات التي تتناول الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم أو في سورة من سورته بلاغيا أو نحويا لكن المكتبة الحجاجية القرآنية نفتقد إلى دراسات ترصد القوة الحجاجية للبنية التركيبية للجملة الاعتراضية.

2. كثرة الجمل الاعتراضية في الخطاب المدني القرآني لما يمتلكه هذا الخطاب من طول جُملي وآفاق تركيبية واسعة وممتدة؛ بسبب خطابه القائم على موضوعيه الرئيسين: التشريع والحجاج.

3. يتشكل عنواننا المقترح من قيود أساسية تضبط مجاله وتحدد وجهته. فهو بقيوده وحدوده المسطورة في العنوان من نحو:

¹ وأحيانا يُصطلح عليها ب: Parenthetical Phrase.

- دراسة (الجملة الاعتراضية) فحسب، هي قيد بنيوي وموضوعي ومقولة تركيبية، معها سيكون الباحث معنيا بدراسة الجمل الاعتراضية التي تقع بين متلازمات نحوية/ تركيبية؛ وذلك لتنفيذ المقول القرآني قوة أو توضيحا أو دفعا للتهوم أو إزالة للبس.
- (في الخطاب المدني) وليس الخطاب القرآني كله. وسنقتصر بهذا القيد على النص الكريم إطارا تطبيقيا لأن الخطاب المدني يُعنى ببناء المجتمع والتشريع والحجاج مع أهل الكتاب والمنافقين.
- (تحليل لنماذج مختارة) تكون عينة مختارة لأسباب ومسوّغات.
- في ضوء نظرية محددة: (التداولية المدمجة)، وهو قيد منهجي وإطار نظري، سيعتمده الباحث مقارنةً نظرية في تناول الجمل الاعتراضية.
- إن تجلّي مسوّغات اختيار الموضوع أعلاه وامتزاجها مع حدوده من مقولة وإطار نظري ومدونة معينة ستوفر ضبطا منهجيا ويمنح البحث تضيقا لعينة الظاهرة المدروسة؛ لتجنب السطحية والتشتت المعرفي، فيكون سببا في التركيز على متغيرات محددة وسدّ فجوة بحثية دقيقة لم تملّ حقّها في البحث.

أهمية الموضوع

1. كسر الفواصل بين التحليل النحوي الشكلي والتحليل البلاغي التداولي، من خلال إثبات أن الجملة الاعتراضية ليست هامشا تركيبيا بل عنصر مدمج بنيويا في توجيه المعنى.
2. استثمار مفاهيم التداولية المدمجة نحو: المواضع الحجاجية والسلام الحجاجية وتعدّد الأصوات في تفكيك المعاني التي تتطوي عليها الجملة الاعتراضية، والتي لاحظها مفسرو القرآن الكريم وكذلك النحاة، ولكن لم تُوضع أو تُدرس في إطار من حجاجية التداولية.

أسئلة البحث

1. سؤال الوظيفة التداولية والحجاجية للجملة الاعتراضية:
كيف سيعيد منظور التداولية المدمجة توصيف الحملة الحجاجية في الخطاب المدني من كونها فضلة تركيبية (لا محل لها من الإعراب) إلى وصفها بنية تداولية بوظيفة حجاجية وقيد دلالي؟ وما أثرها في توجيه مسار بناء المعنى وتعزيز القوة الحجاجية للحكم التشريعي؟
2. سؤال التعدّد الصوتي والنفي الميتالغوي:

بأي آليات وظفت الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني التعُدُّ الصوتي والنفي الميتالغوي (Metallinguistics) لإعادة توجيه القول السابق وتفنيد الدعوى المخالفة، وكيف تُسهم تلك (Metallinguistics) الآليات في إسقاط قول الخصم في لحظة التلقُّظ به؟

3. سؤال السلم الحجاجي والتدخل الأفقي:

كيف تتدخل الجملة الاعتراضية في مسار السلم الحجاجي؟ وما أثرها في ضبط الانتقال بين درجاته، وتقييد أي رخصة من أن تتحرف؟

4. سؤال الموضع الحجاجي والنقطة الاستدلالية:

ما الدور الذي تؤديه الجملة الاعتراضية في استدعاء المواضع، وهي المرتكزات القيمية المشتركة وتفعيلها حجاجيا، بما يوجّه النقطة الاستدلالية من محدودية تقدير البشر إلى الانقياد للحكم الإلهي والانقياد له؟

منهج البحث

لقد اتبع البحث المنهج الوصفي التداولية ذي النزعة التحليلية²، من خلال تبني المقاربة التداولية المدمجة، أو ما تُسمّى نظرية الحجاج في اللغة. أما الوصفية فكانت لاستقراء البنية التركيبية للآليات القرآنية المدروسة (عينة البحث)، وأما البعد التحليلي على هدي التداولية المدمجة فكانت بتوظيف أدواتها؛ لأجل الكشف عن كيفية بناء المعنى وإلزام المتلقي من خلال النسق اللساني نفسه لا من خارجه. وطعم البحث طابعه التطبيقي بأن عمّد إلى نمذجة صورية؛ ليُخرج النظرية من حيز التجريد ويُدخلها بحيز بياني صوري.

تسويق اختيار عينة الدراسة

استند تسويق اختيار عينة الدراسة إلى مبدأ مهم في اختيار العينات ودراساتها في البحث العلمي وهو: العينة القصدية المعيارية (Purposive Sample)، وهو من العينات البحثية غير العشوائية (عبيدات وآخرون، 1984، ص 115-116). وهي عينة اختيرت "اختياراً حرّاً ومباشراً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها" (عبيدات وآخرون، 1984، ص 116)، وبما يضمن له تمثيل الظاهرة التي يدرسها تمثيلاً نوعياً وليس كمياً عشوائياً، وعدم الوقوع في الانطباعة الذاتية. ويعد اختيار ثلاثة نماذج في بحث أكاديمي في تحليل خطاب معين كافياً منهجياً إذا ما حققت النماذج المختارة استيفاءً لمعايير الإطار النظري (Theoretical Framework) المقترح.

² قيد (التحليلية) ليست منهجاً مستقلاً، بل هي سمة إجرائية وخاصة ملازمة للمنهج الذي يطبقه الباحث في تفكيك حجاجية النص.

إن العينات الثلاث التي اختيرت في هذا البحث بعد استيفائها معايير الإطار النظري، هي ثلاث آيات قرآنية مدنية، تضمنت جملاً اعتراضية، هي:

1. «أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا» النساء/11.
2. «وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا» الأحزاب/13.
3. «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمُ الْيَتَامَى إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» البقرة/220.

ولم يكن اختيارها عشوائياً، بل استند إلى قصيدة منهجية معيارية توخّت تحقيق التشبّع النظري التطبيقي، وهي الحالة التي تُظهرُ معها عينة البحث المختارة كفاية تامة في تمثيل الظاهرة. إن العينة السليمة هي العينة التي تتمثل موضوع البحث تمثيلاً دقيقاً (عبيدات وآخرون، 1984، ص 111). وهنا حُدِدت ثلاثة معايير لاصطفاء هذه الآيات الثلاثة، هي:

أولاً: المعيار النظري

إذ روعي أن تُجسّد هذه الآيات مفاهيم أصيلة، تشمل وتستوعب أكثر مفاهيم التداولية المدمجة؛ لمنح هذا البحث التكامل المفاهيمي والنظري. ففي مفهوم الموضع الحجاجي (Topos) المشترك اخترنا الآية (11) من سورة النساء؛ لتتحية المعيار النفعي القاصر للإنسان، واستدعاء الإحاطة الإلهية بوصفه موضعاً مسلماً به ومسوّغاً للانقياد للحكم. أما في حالة تطبيق مفهوم التعدد الصوتي (Polyphonie) فقدّمنا أنموذجاً تطبيقياً تتمثل بآية (13) من سورة الأحزاب؛ لوجود صوتين متناقضين في آن واحد، صوت للمنافقين وصوت للدحض الإلهي. وعكس قوله تعالى: بآية (22) من سورة البقرة، تجسيدا لمفهوم السلام والعوامل الحجاجية، فقد أبانت عن تدرّج حجاجي بين ترخيص عمودي (المخالطة) وتقييد أفقي (العلم)، فعمل الاعتراض بوصفه عاملاً توجيهياً، إذ نقل الدلالة من الإباحة المطلقة إلى تداولية الحذر التعبدية المشروط.

ثانياً: المعيار الوظيفي التداولي

فلقد غطّت الجمل الاعتراضية في الآيات التي اصطفيت أهم أنماط الخطاب المدني بعمومه، فتمايزت وظيفة الجملة الاعتراضية في كل أنموذج خطابي مختار بحسب مقامه التداولي. ففي النمط التشريعي الإلزامي مثّلت آية المواريث (النساء/11) خطاباً قانونياً محضاً، ربط التشريع بالانقياد العقدي. أما في النمط الحجاجي لفضح الازدواجية والمخالطة فجسّدت الآية (13) من سورة الأحزاب إجهاضاً للخطاب التسويغي المناهض في لحظات مقاومة الخصوم عسكرياً. وعن النمط الأخلاقي ذي النزعة التوجيهية فكانت آية اليتامى (220) من سورة البقرة توفيقاً بين الترخيص والتحذير من استغلالها.

ثالثاً: المعيار التركيبي

برهن اختيار هذه الآيات الكريمة التي وردت فيها أن تتوَّع تراكيبيها يُثبت أن الفصل بين المتلازمين بالجمال الاعتراضية لا ينحصر في نمط تركيب رتيب، فقد فُصل بين المبتدأ ومتعلق الحكم (المصدر المؤكد) في آية المواريث (النساء/11)، وبين القول المُحكى ومآل القصد النفسي للمتكلم في الآية (13) من سورة الأحزاب، وبين جواب الشرط وما بُني عليه من استئناف في آية اليتامى (220) من سورة البقرة. إذن كان تتوَّع تركيب الجملة الاعتراضية مقصوداً في انتقائها. وفي الجدول أدناه بيان جلي:

الجملة المعترضة	تحليلها النحوي الشكلي	دالاتها النحوية الشكلانية	محلها من الإعراب
لَا تَذُرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا	جملة فعلية كبرى تامة، فعلها من أفعال القلوب منفية، اشتملت في حيزها المفعولي على جملة اسمية غير منسوخة استفهامية صغرى، مبتدأها اسم استفهام مضاف، وخبرها اسم تفضيل مشتق (أَقْرَبُ)، مُقَيَّد بتمييز نسبة (نَفْعًا)	نفي المعرفة + استفهام عن المفاضلة اشتمالها على جملة استفهامية مفعولية	جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب
وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ	جملة اسمية تامة الإسناد مؤكد نفيها، مسبوقة بالواو الاستئنافية، ومبتدأ ضمير منفصل، وخبرها نكرة متصلة بحرف جر زائد لغرض توكيد النفي، حَوَّل النفي من نفي مجرد إلى نفي استغراقي توكيدي	توكيد النفي بقطع الشك باليقين وردّ الادّعاء	جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب
وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ	جملة اسمية كبرى مثبتة، مبتدأها اسم الجلالة الصريح (اللَّهُ)، أما خبرها فجملة فعلية صغرى، وفعلها (يَعْلَمُ)، حُذِفَ فاعلها لدلالة المبتدأ عليه، أما مفعولها (الْمُفْسِدَ) فمُحَلَّى بـ(ال) الجنسية الدالة على الشمول والاستغراق، وقِيَّدت جملة الخبر بشبه جملة: جار ومجرور (مِنَ الْمُصْلِحِ)؛ لأداء وظيفة التمييز نحويًا، ولعقد المفاضلة بأسلوب المقابلة دلاليًا (الْمُفْسِدَ / الْمُصْلِحِ).	تحوُّل الخبر لفعل ليدل على التجنُّد تأكيد لرسوخ العلم الإلهي، كذلك دلالة عقد المفاضلة بالمقابلة	جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب

وخلاصة التحليل النحوي الشكلي للجمال الاعتراضية الثلاث:

1. القاسم المشترك بينها أنها تامة الإسناد، لها استقلال بمنظور إعرابي، وقد توسطت بين وحدتين، لا أكثر، من البنية التركيبية الأكبر للآية الكريمة كلها.
2. أنها بتصنيف شكلي مجرد من الدلالة، قد مثلت:
 - اعتراض بتركيب فعلي.
 - اعتراض بتركيب اسمي بسيط.
 - اعتراض بتركيب اسمي ذي خبر جملي متجدد.

لقد صُلحت هذه المواضع الثلاثة لتمثيل الخطاب المدني القرآني؛ لأنها جمعت وحدة الظاهرة التركيبية: الجملة الاعتراضية، وتنوع تمثيلاتها التركيبية، فالآيات المنتقاة الثلاثة مثلت الاعتراض الفعلي المتضمن جملة مفعولية، والاعتراض الاسمي المنفي، والاعتراض الاسمي ذا الخبر الفعلي. مع اشتراكها في تمام الإسناد والاستقلال الإعرابي وتوسط بنية الخطاب. وذلك أتاحت عينة البحث: رصد وحدة الظاهرة مع تنوع تجلياتها: التركيبية والتنظيرية والتداولية؛ بما يسوغ اختيارها نماذج منتقاة للتحليل من غير ادعاء في استيعاب جمل الاعتراض كلها في الخطاب المدني.

تسويق دراسة الجملة الاعتراضية في ضوء التداولية المدمجة

- تكشف المقاربة التداولية للجملة الاعتراضية في الخطاب القرآني عن مركزية المتلقي في بناء الخطاب، إذ تتجاوز وظيفتها النحوية الشكلانية؛ لتشكل استراتيجية حجاجية لمنشئ الخطاب تنظم مسار تلقيه وتوجهه نحو المقاصد؛ ضمانا وتحقيقا لدقة الإفهام وفاعلية الإقناع.
- إن التداولية المدمجة اتجاه فرنسي لا يعدّ التداولية علما مستقلا عن اللسانيات، بل هي جزء مدمج في البنية اللسانية نفسها؛ لذلك أُصطلح عليها أيضا: بالتداولية اللسانية (روبول وموشلر، 2003، ص 47) أو نظرية الحجاج في اللغة (المبخوت، 1998، ص 351؛ ختام جواد، 2016، ص 131)، وعلى حد تعبير موشلر إنها "تداولية تسعى إلى أن تكون مدمجة في اللسانيات لا كتكملة لها، بل كجزء لا يتجزأ منها" (ختام جواد، 2016، ص 131). إن أهم ما ركزت عليه التداولية المدمجة أو التداولية اللسانية كما يُصطلح عليها (ديكرو، 2020، ص 55-56، 58-59):
- القيمة الحجاجية لقول معين هو بما تُعطيه من توجيه حجاجي لهذا القول، وتوجيه المتلقي نحو هذه الوجهة.
 - الاستعمالي الحجاجي للغة متضمن فيها ومؤشرا في بنيتها الداخلية وليس مضافا إليها.

لكن ما المزية التي تجعل التداولية المُدمجة أقرب لتحليل الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني من التداولية؟

لأن التداولية لوحدها وكما هي منبئةً لمباحثها في الدراسات المتخصصة تُركّز على السياق الذي ينتج المعنى. أما التداولية المُدمجة فتري أن اللغة تشتمل على إشارات وموجّهات توجّه التأويل حتى قبل الرجوع إلى السياق. وبذلك نستشف أن التداولية المدمجة ذات الأصل الفرنسي هي ردٌّ على التداولية الإنجليزية: تداولية أوستن وسيرل وغرايس، التي أعطت للسياق الخارجي الأثر الأكبر. وكذلك هي نقد للسانيات فان دايك النصية (موشر وريبول، 2010، ص 42). وبعبارة أخرى: فالتداولية المدمجة هي رؤية فرنسية للتداولية، أو أنها حجاج من منظور اللسانيات التداولية.

فإذا كان "كل ملفوظ يحمل بشكل جوهري وداخلي مؤشرات تلفظية تمنحه معناه وتفسر اقترانه بهذا المعنى دون غيره" (عادل، 2013، ص 96)، فهو "يحمل في صورته مساراً لولوج دلالاته ودليلاً لتأويله" (عادل، 2013، ص 96). وتأسيساً على هذا فإن كل جملة اعتراضية وإن بدت مستقلة ظاهرياً عن البنية التركيبية، ولكنها لا تتفصل عن مسار الدلالة والتأويل، بل تؤدي وظيفة في توجيه المتلقي نحو قراءة مخصوصة للملفوظ، الأمر الذي يسوّغ دراستها في ضوء التداولية المدمجة. وتتعلق التداولية المُدمجة "بالطريقة التي يمكن أن نستعمل بها قولاً ما داخل خطاب حجاجي" (ديكرو، 2020، ص 47). وفضلاً عن ذلك فإن الجملة الاعتراضية يمكن النظر على أنها من المراتب الحجاجية الموجهة توجيهها قصدياً التي تتعدّى الألفاظ إلى الجمل "فيكون قصدُ المتكلم عاملاً في تحديد اتجاه المراتب التي تنزلها هذه الجمل" (طه عبد الرحمن، 1998، ص 275). وبذلك اخترنا تناول الجملة الاعتراضية في ضوء التداولية المدمجة وبمرتبة جُمليّة لا لفظية لأنها تمتاز عن غيرها من مراتب الحجاج التداولي الأخرى باتساع أفاقها، من خلال اتساع وظيفتها الحجاجية وتنوّع طرائق اشتغالها، وكفايتها على التدخّل في مسار الخطاب مع استقلالها التركيبي.

والحجاج بوصفه علاقة دلالية تربط بين الأقوال في الخطاب فهو محكوم بقيود لغوية لا بد من توفرها في الحجة وبشروط محددة لتُفْضي إلى قبول الحجة على أنها نتيجة؛ ولذلك فالحجاج كامن ومندمج في بنية اللغة ذاتها، وليس مرتبطاً بالمحتوى الخبري أو بمعطيات بلاغية/مقامية (المبخوت، 1998، ص 360-361، 370). وحين يقول شكري المبخوت إن "الخطاب هو وسيلة الحجاج وهو في آن واحد منتهاه" (المبخوت، 1998، ص 361)، فيعني أنه يؤدي وظيفتين حجاجيتين متلازمتين، فهو من جهة وسيلة الحجاج، حين تُجز من خلاله الحجج وتتنظم العلاقات فيما بينها بغية توجيه المتلقي نحو نتيجة محددة، وهو من جهة ثانية منتهاه؛ لأنه الحجاج لا يتحقق خارج الخطاب، بل يتجه إلى بنائه ليكون

أكثر إقناعاً واتساقاً وإحداث أثرٍ في مواقف المتلقي. وبذلك "يكون الحجاج خاصية لغوية دلالية" (المبخوت، 1998، ص 362).

إن الحجاج اللساني إضفاء توجيه حجاجي على القول، وتوجيه المتلقي نحوه، من خلال روابط وعوامل أو صيغ (عادل، 2013، ص 98)، يقول ديكر: "إن القيمة الحجاجية لقول ما، ليست نتيجة لما يحمله من معلومات فحسب، ولكن الجملة يمكن أن تتضمن عدة أدوات وعبارات وصيغ تركيبية تهدف بالإضافة إلى محتواها الإخباري، إلى إعطاء توجيه حجاجي للقول وتوجيه المتلقي نحو هذه الوجهة أو تلك" (ديكر، 2020، ص 55-56؛ الرقي، 2011، ص 86). وبذلك فإن الجمل الاعتراضية تُعد من الصيغ التي تضطلع بهذا التوجيه؛ لأنها خير مثال على النص اللغوي الذي "يؤدي وظيفة أساسية تتمثل في تحديد الوجهة الحجاجية للخطاب، وتتمثل كذلك في تقييد وحصر الإمكانيات التأويلية: الدلالية والحجاجية" (العزاوي، 2010، ص 111)، ولا أدلّ على أهمية الجملة الاعتراضية في الخطاب لضبط الوجهة الحجاجية للقول وتضييق احتمالات اللبس أمام المتلقي. إذن في ضوء التداولية المدمجة لا يقتصر حضور الجملة الاعتراضية على الوظيفة التركيبية، بل يُسهم في إعادة توجيه مسار القول والحجاج فيه.

ومن هنا تتجه هذه الدراسة إلى الكشف عن الوظائف الحجاجية للجملة في ضوء التداولية المدمجة.

الجملة الاعتراضية في النحو العربي³

شاع بين النحويين القدماء، لا فرق بين أوائلهم ومتأخريهم، مفهوم الجملة الاعتراضية، سواء أكان الاصطلاح بمشتقات (اعتراض) نحو: (اعتراضية ومعتضة) (ابن السراج، 1996، ج 2، ص 260-261؛ ابن جني، 1952، ج 1، ص 330-331، 335-341)، أو سواها (سامي عطا، 1993، ص 42-44). واستوى عند المتأخرين نحو ابن هشام الأنصاري (761هـ) تعريف الجملة الاعتراضية، بأنها "المعتضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديد أو تحسيناً" (ابن هشام الأنصاري، 1991، ج 2، ص 446). فأوضح بهذا التعريف الموجز: موضعها، وهو: بين جزئي الجملة، وغرض مجيئها، وهو: تعزيز المعنى وتدعيمه، وكونها جملة ذات استقلال تركيبية. وأهمية الجملة الاعتراضية متأية من:

³ كثيرة هي الدراسات التي عنت بالجملة الاعتراضية من حيث تعريفها ومواضعها وخصائصها في النحو العربي أو في النصوص القرآنية والأدبية، مع تفصيل مواضعها وبيان وظائفها ودلالاتها. وللمزيد ظ: الجمل التي لا محل لها من الإعراب: نقد وتوجيه، سامي بن علي بن خلفان الكندي، رسالة ماجستير بإشراف د. سعيد جاسم الزبيدي، سلطنة عمان، كلية العلوم والآداب، 2017، ص: 80-92، والجملة الاعتراضية في القرآن الكريم: دراسة نحوية تحليلية، ص: 23-25، 454-474، والجملة المعتضة في القرآن: مواضعها ودلالاتها، سامي عطا حسن، رسالة ماجستير بإشراف د. فضل حسن عباس، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1993، ص: 34، 39-54.

- **كثرتها في النصوص العربية القرآنية والشعرية والنثرية** بما يُشكل ظاهرة تستحق الدراسة، يقول ابن جني: "والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن" (ابن جني، 1952، ج 1، ص 331)، و"قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد" (ابن جني، 1952، ج 1، ص 335).
 - **مقاصدها ودلالاتها**، والتي ذكرها التراث النحوي والبلاغي العربي، نحو: التقوية والتوكيد والتوضيح والبيان والتنزيه والتسديد والتنبيه والتعظيم والتحقيق والدعاء والمطابقة والاستعطف والتحسر والتخصيص (سامي عطا، 1993، ص 45-48). ولا تخرج هذه المقاصد، في ضوء التداولية المدمجة، عن كونها أنماطا من القيود والآليات التداولية، حيث يتوزع أثر الاعتراض بين مكثفات حجاجية⁴، تُعدّل القول في السلاسل الحجاجية ومواقع مشتركة قيمة تعزز سلطة الخطاب وطاقاته الإنجازية في وجدان المتلقي، تحقيقا للانقياد لتلك المقاصد التشريعية والحجاجية.
 - **حجاجيتها**، يقول عبد الله صولة: "الاعتراض من وسائل الحجاج المهمة" (صولة، 2007، ص 344)، وقد درسه ضمن العدول الكمّي بالزيادة بين الجمل (صولة، 2007، ص 337، 343-346)، مُدرجا إياه كأكثر "الظواهر الأسلوبية دورانا في القرآن، فنسبة تواتره العالية لافتة حقا للانتباه" (صولة، 2007، ص 344). وقد ذكر أن الجملة الاعتراضية وظيفتين، هما: دعم القضية المعروضة أو نقضها وإبطالها (صولة، 2007، ص 351-352).
 - **مركزيتها**، فقد أعلت الدراسات الحديثة من شأن الجملة الاعتراضية، ورآها باحث "جزءا أساسيا في الكلام الذي تدخل عليه مُشكّلة معه تلاحما واتساقا" (صولة، 2007، ص 353، 358). وتعزيزا لرأيه واستدلالاته عليه حلّ أمثلة قرآنية كان وجود الجملة الاعتراضية فيها مانعا من انقلاب المقاصد القرآنية إلى ضدّها (صولة، 2007، ص 353-354).
 - **مراعاتها للمتلقي**، فالقرآن الكريم كتاب حجاجي؛ لأنه "مُتقرّد من بين الكتب المقدّسة في مدى إشراكه جمهوره ومخاطبته لهم مباشرة" (زبيري، 2025، ص 24)، والجملة الاعتراضية مظهر "من مظاهر الاتساق الدلالي... وينهض بدور حجاجي مهم في علاقة الكلام القرآني بمتلقيه" (صولة، 2007، ص 354).
- أما المحدثون، فإن تمام حسان أفاض نحويا في تعريف الاعتراض وبيان مفهومه بقوله: "اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالا تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها، والجملة الاعتراضية في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا

⁴ المكثف الحجاجي: وحدة اعتراضية لا تُنشئ بالضرورة حجة مستقلة، وإنما تزيد من قوة التوجيه الحجاجي للقول، أو تضبط مساره أو تحدّد مجال تأويله.

صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهى أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع" (تمام حسان، 2009، ج 1، ص 115-116). وهنا أبرز تمام حسان اس استقلال الجملة الاعتراضية عن البنية التركيبية، مع بيانه لتتوُّع وظائفها التداولية والتعبيرية في توجيه انتباه المتلقي.

التداولية المُدمجة:

من التنظير المفهومي إلى الآليات الإجرائية⁵

ذهب ديكر و انسكومبر للقول بتداولية مدمجة، تُفهم فيها المقاصد بتأويل الأقوال، وذلك بتحديد دلالة الجملة من خلال نحوها ومعجمها، لكنهم رأوه وصفاً غير كافٍ، إذ لا بدّ من إدماج الأبعاد التداولية لتعضيد اعتبارات النظام (نحو، معجم...). ولقد رفضا (ديكر و انسكومبر) "التصوُّر القائم على الفصل بين الدلالة (وموضوعها معنى الجملة) والتداولية (وموضوعها استعمال الجملة في المقام) من جهة، والسعي إلى سبر كل ما له صلة داخل بنية اللغة بالاستعمال البلاغي المحتمل من جهة أخرى" (المبخوت، 1998، ص 351). وبذلك فقد صهرت التداولية المُدمجة اللسان بالمعنى السوسيري في مظاهر عملية القول؛ لتعكس بنية اللسان عملية إلقاء القول (موشلر وريبول، 2010، ص 83-84). وبهذا يمكن مقارنة التداولية المدمجة بوصفها تصوُّراً يجمع بين الكشف عن انتظام الخطاب من داخله، وفحص البعد الحجاجي الذي يوجّه هذا الانتظام، بما يُتيح الوقوف على كيفية بناء الخطاب والمنطق الذي يضبطه، فهي: "بحث في القوانين التي تحكم الخطاب داخليا لاكتشاف منطق اللغة". وبهذا المنطق النظري ربطت التداولية المدمجة القيمة الإخبارية لأي قول بالقيمة الحجاجية (عز الدين مجدوب، 2012، ج 2، ص 562). إن النقاء الحجاج بالتداولية يقوم على استثمار المعنى في علاقات متنوعة تربط الملفوظ بسياق المقال (الرقبي، 2011، ص 86)، وإن حضور المظاهر الحجاجية داخل الخطاب في صور إرشادات حجاجية تمثّل جزءاً من دلالة الجمل تُمكن المخاطبين بها من تأويلها والتقاط معناها (آل صوينت، 2013، ص 219). لقد استندت التداولية المدمجة في فهم الأقوال على مسارات استدلالية حجاجية ذات طبيعة تدريجية (موشلر وريبول، 2010، ص 84). إن إدخال البعد الحجاجي في تحليل الخطاب خاصية من خصائص التداولية المُدمجة (عز الدين مجدوب، 2012، ج 2، ص 579)، وإضافة أي قيم حجاجية في دلالة الجمل هو نظرٌ لما تصنعه هذه الجمل عند التلقُّظ بها، من معانٍ، غير لا تصنعها أي جملة وحدها (عز الدين مجدوب، 2012، ج 2، ص 576)، ومن ضمنها أي جملة اعتراضية في عملية القول.

⁵ سيتم تناول التنظير المفهومي ههنا، أما الآليات الإجرائية فستكون ضمناً مقدمة لتحليل كل آية؛ منعا للتكرار والإعادة.

إن إدماج التداولية بالمستوى الدلالي يُحدث تغييرات هامة جدا في مستوى المعنى وتنظيم العلامات التداولية؛ لتغدو الجمل أدوات للتفاعل بين المتخاطبين (عز الدين مجدوب، 2012، ج 2، ص 573، 576)، وأي "فصل بين التداولية والدلالة يفتت التداولية" (آل صوينت، 2013، ص 196-197). إن المنحى الحجاجي متضمن في جلّ الجمل (عز الدين مجدوب، 2012، ج 2، ص 574)، بوصفه "مكونا من مكونات البنية اللغوية" (المبخوت، 1998، ص 362)، بل إن التداولية المدمجة تقدّم، بعدها نظرية دلالية لا صدقية، إرشادات حول طاقتها الحجاجية (توجّهها الحجاجي) (موشلر وريبول، 2010، ص 96).

مرجعيات التداولية المدمجة وخلفياتها اللسانية:

وأهمها ثلاث مرجعيات، هي:

1. بنيوية سوسير

إذا ما مثلّت التداولية المدمجة منظورا تداوليا فرنسيا، فإن اللسانيات الفرنسية عموما تأثرت بشكل رئيس بأعمال سوسير. لقد دمجت التداولية المدمجة اللسان بالمفهوم السوسيري مظاهر عملية القول (موشلر وريبول، 2010، ص 35، 83-84). فإن "كان من مهام التداولية دراسة استعمال الأبنية اللغوية فإنها لا يمكن أن تكون إلا مدمجة في اللسانيات" (موشلر وريبول، 2010، ص 88).

2. تداولية غرايس

ولطالما فُهمت قوانين الخطاب لديكرو على أنها معادل لمبادئ التعاون عند غرايس، فمثلا قانون الشمول عند ديكرود معادل موضوعي لمبدأ الكم عند غرايس (موشلر وريبول، 2010، ص 234)، و"تشابه طريقته في وصف المعنى وتفسيره مع التداولية الغرايسية من حيث استخدامه لقواعد الخطاب، والتي تُعادل مبادئ المحادثة عند غرايس" (Moeschler, 2006, p. 381).

3. تلفظية إيميل بنفينيست

وشكّلت نظرية إيميل بنفينيست في (لسانيات التلفظ) مرجعية كبرى بنت عليها التداولية المدمجة آراءها. يقول جاك موشلر: "ما أود مناقشته الآن هو المدرسة اللسانية المتأثرة بأعمال بنفينيست؛ أي ما أطلق عليه ديكرود التداولية المدمجة. وقد عالجت مقارنته قضايا متعددة: الافتراض المسبق، وأفعال الكلام، والروابط، والحجاج، وتعدّد الأصوات" (Moeschler, 2006, p. 381). ورأى كثيرون أن أبحاث بنفينيست من المرجعيات المبكرة والمنطلقات الأساسية للتداولية المدمجة (المبخوت، 1998، ص 352؛ الراضي، 2011، ص 194).

4. حجاجية بيرلمان

ورأى المتخصص بالحجاجيات اللسانية الباحث المغربي رشيد الراضي أن حجاجية لديكرو تأثرت بتوجهين أحدهما تمثله النزعة التداولية في اللسانيات، والآخر أعمال الخطابة الجديدة لبييرلمان وتيتيكاه (الراضي، 2011، ص 193).

مجال اشتغال التداولية المدمجة:

إن موضوع التداولية المدمجة دلالة الجملة بوصفها وحدة مجردة يولدها المكوّن اللغوي بقواعدها وشروطها، وهذه الدلالة لا تستند إلى شروط الصدق ولا تقوم على مبدأ التأليف، بل تقوم أساساً على تعليمات مقترنة بالعبارات لا بالقرائن الحجاجية والقولية؛ لذا وجب تعضيد هذا المكوّن بمكوّن بلاغي، يهدف إلى قيم ثابتة للمتغيرات التي تختزلها هذه الدلالة (موشلر وريبول، 2010، ص 90). وبذلك نفهم أن مجال اشتغال التداولية المدمجة وحيز تحليلها هو تحليل الخطاب، وبحسب شكري المبخوت: "إن مشروع التداولية المدمجة لا يعدو أن يكون... تحليل الخطاب لدراسة تماسكه وترابطه" (المبخوت، 1998، ص 360، 362).

ولقد ميّزت التداولية المدمجة بين الدلالة والمعنى، إذ إن "دراسة معنى قولٍ يشتمل على جانبين هما: دلالة الجملة (المجال اللغوي) ومعنى القول (المجال البلاغي أو التداولي)" (موشلر وريبول، 2010، ص 84)، ويمتد التمييز إلى المقابلة بين: الجملة مقابل القول والدلالة مقابل المعنى (موشلر وريبول، 2010، ص 90). وتحدّد الدلالة البنيوية قيمة الوحدة اللغوية من خلال علاقاتها داخل النسق، وليس من إحالتها إلى الواقع. وبذلك يمكن أن تدخل التداولية المدمجة في علم الدلالة البنيوي؛ لأن القول يقتضي إحالة ذاتية تصيّر دلالاته بنيوية ومستقلة. (موشلر وريبول، 2010، ص 88) وبعبارة أخرى: إن موضوع "التداولية المدمجة الدلالة التداولية (لا الخبرية الوصفية) المسجلة في أبنية اللغة وتوضيح شروط استعمالها" (المبخوت، 1998، ص 351).

التحليل وفقاً للتداولية المدمجة

قبل التداولية المدمجة ساد تصوّر خطي منطقي للعلاقة بين التركيب والدلالة والتداول، وهو ما عارضته التداولية المدمجة؛ لأنه يُعنى بالتحليل من خلال ثلاث مراحل منفصلة، تبدأ بالتركيب لضبط التأليف النحوي، ثم بالدلالة للحكم على العلامات وفقاً لشروط الصدق، ثم يُعنى بالتداول لبحث ملاءمة المقام والأثر الإنجازي (المبخوت، 1998، ص 353، 362). لكنها قرّرت أن تُدمج شروط التخاطب والعمل القولّي والتأثير المقصود ضمن نسيج الدلالة ذاتها؛ لتتجاوز إشكاليات كثيرة يُثيرها تناول هذه المستويات على نحو منفصل.

إذن "يُحلّل القول حسب التداولية المدمجة اعتماداً على الربط بين جملة من المعطيات اللغوية، التي تعود إلى المكون اللغوي وجملة من المعطيات غير اللغوية، التي تعود إلى المكون البلاغي" (المبخوت، 1998، ص 354). والتحليل وفقاً للتركيب معلوم (المكون اللغوي) "أما في مستوى المكون البلاغي فيقع الربط بين دلالة القول بسياقه حيث تدخل اعتبارات التخاطب بين القائل ومخاطبه ومكان القول وزمانه وعموماً جميع المعطيات البلاغية من مجتمع ونفسيات بغية الوصول إلى إسناد قيم دلالية ثابتة للمتغيرات التي ضبطتها قواعد اللغة" (المبخوت، 1998، ص 355).

إن غاية التحليل وفقاً للتداولية المدمجة صياغة دلالة الخطاب انطلاقاً من المظاهر اللغوية التي توقّرها أبنية اللغة للقائل حتى توجّهه وجهة ما، ومن ثمّ بيان القواعد التي تحكم الخطاب وترباطاته الممكنة (المبخوت، 1998، ص 359-360).

أمثلة تحليلية من الجمل الاعتراضية في الخطاب المدني

(1) الحجاج التشريعي: الموضع ودحض المعايير المحدودة

ترفض التداولية عدّ الوظيفة الإخبارية (التواصلية) الوصفية غاية أولى للغة، وترى الأقوال تُساق في الخطاب لتوجيه المتلقي لنتائج محددة، وليس لتطابق الواقع (تصدّقه) أو تخالفه (تكذّبه). أما الإبلاغية، فيعنيها هنا مفهومها في التداولية المدمجة، فهي كل قول يُقال بعده مصدراً لاستقاء المعلومات، يكمن وراءه إحياء مفاده أن المخاطب يجهلها (موشلر وريبول، 2010، ص 233).

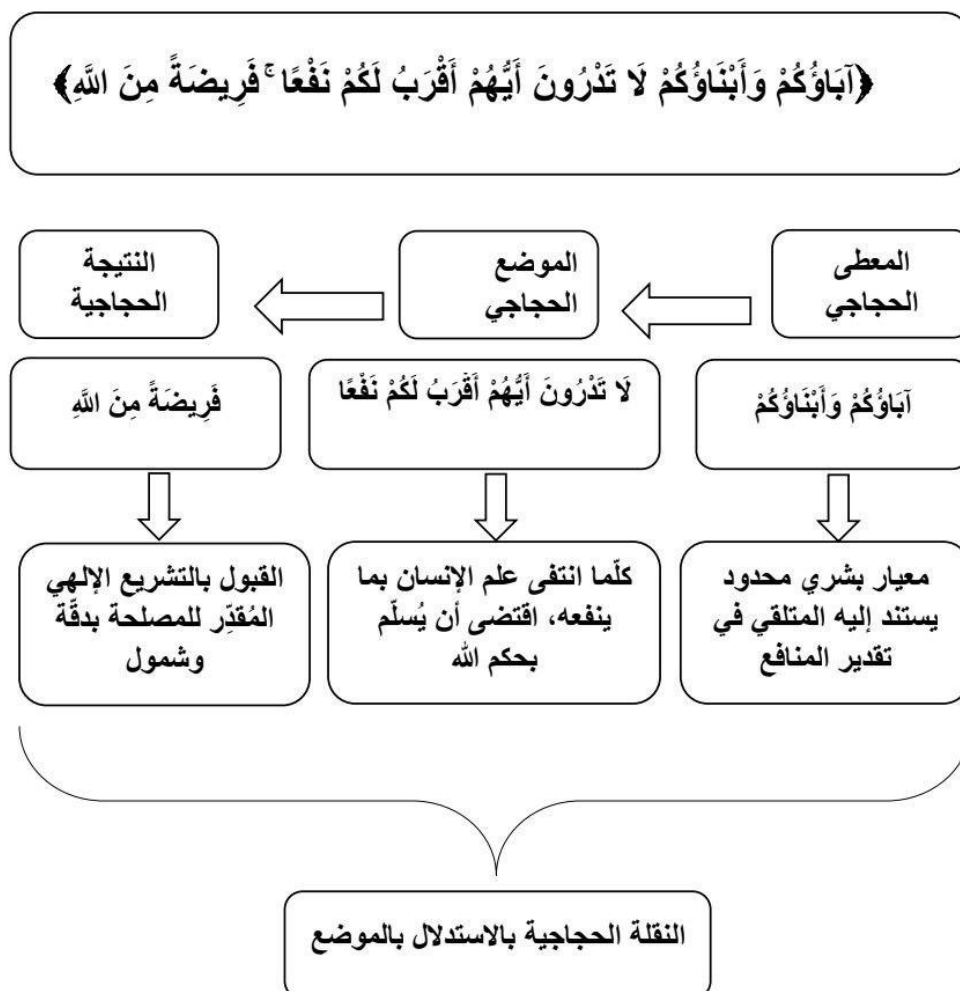
لما كانت التداولية المدمجة نظرية دلالية لا صدقية، أي: لا تُعنى بمدى مطابقة الأقوال للواقع، فهي نظرية تفترض بأن المعلومات المفيدة لفهم الأقوال في التواصل (الإبلاغ) هي حجاجية، وإن قيمة القول التواصلية (الإبلاغية) ثانوية، أما القيمة الحجاجية فتعدّ أولية (موشلر وريبول، 2010، ص 92، 94)، بشرط أن يكون الحجاج بالمعنى الفني، أي: صنف مخصوص من المضامين الدلالية، تتحقق في الخطاب، وتتميّز بعلاقتها السّلمية ويمكن إرجاعها إلى مفهوم الموضع الحجاجي المشترك (موشلر وريبول، 2010، ص 92-93).

إن مفهوم الموضع الحجاجية الذي سنتناول الآية الكريمة: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۚ وَالنِّسَاءُ ۚ 11﴾ في ضوءه، مفهوم في أصله منطقي مقترض من الجدل والخطابة الأرسطيين، وهي مجموعة من المبادئ الحجاجية والمسلّمات العامة تؤدي دور المسوّغ والمعلّل للنقطة من المقدمة إلى النتائج (الراضي، 2011، ص 198)، ويستعملها المتخاطبون ضمناً للحمل على

قبول نتيجة ما؛ لأنه فكرة مشتركة مقبولة لدى جمهور واسع وعليها يركز الاستدلال في اللغة (المبخوت، 1998، ص 380).

ففي سياق تحديد أنصبة الأولاد والآباء في آية الميراث يتجلى بوضوح التعالق بين لا صدقية الدلالة في قوله تعالى: «أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» النساء/ 11 والقيمة الحجاجية للجملة الاعتراضية بوصفها جوهر النص الكريم. فلم تكن الجملة الاعتراضية فاصلاً إخبارياً يُنبئ المتلقين بمقادير النفع وحصص الميراث، بل موضعاً حجاجياً أسقط الحسابات البشرية؛ لئیس بقصور الإدراك الإنساني أمام العلم الإلهي؛ ليجعل خطاب الآية بجملة الأصلية والاعتراضية الانقياد لحكم الميراث مآلاً حتمياً لا مناص من التسليم به، يقول الفخر الرازي عن مجيء الجملة الاعتراضية: "بين ذكر الوارثين وأنصبتهم وبين قوله تعالى: «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» فيه إشارة إلى ترك ما يميل إليه الطبع من قسمة الموارث على الورثة، ووجوب الانقياد لهذه القسمة التي قدرها الشرع وقضى بها" (الرازي، 1999، ج 9، ص 519)..

وبتطبيق فكرة الموضع الحجاجي على الجملة الاعتراضية بقوله تعالى: «لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ»، فإن المبدأ الحجاجي والمبدأ العام والمسلّمة التي مثلها الموضع بهذه الآية هو عدم معرفة المخاطبين بمقدار نفع الأبناء أو الآباء، بما يؤدي إلى النقلة الحجاجية المتمثلة بقبول التقسيم الإلهي. إن محدودية معرفة الإنسان بمصلحته هو بمثابة قاعدة مشتركة غير مصرّح بها لكن مسلّم بها، فإن كان الإنسان لا يستطيع أن يختار الأنفع لنفسه، فإن الأولى ألا يُصير نظره القاصر وتقديره أساساً للتشريع:



فإذا كنّا محدّدين في إدراك مصلحتنا فالأولى أن نُسلم للتشريع الإلهي. ولقد جسّدت الجملة الاعتراضية ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ حاجية الموضع، الذي استند لمحدودية معرفة الإنسان/ المتلقي للخطاب بالمصلحة، فتوسّطت هذه الجملة بين ذكر الآباء والأبناء والنتيجة التشريعية، فنقّوض إمكان أن يُعتمد التقدير البشري أو أن يحل معيارا للحكم، وكذلك تُمهّد للانتقال إلى التسليم بالتشريع الإلهي: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾.

وتركيبها فقد اعترض قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ﴾ بين المبتدأ ﴿أَبَاؤُكُمْ﴾ وبين المفهوم المؤكّد للحكم ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾. ورأى المفسرون أنها جملة اعتراضية (الزمخشري، 1998، ج 1، ص 509؛ الرازي، 1999، ج 9، ص 217). ولم تؤدّ البنية التركيبية للجملة الاعتراضية: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ← [لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ] ← فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾

وظيفة الإخبار (وقد أشرنا إلى لا صدقية التداولية المدمجة من قبل) فحسب بل تدخلت داخل البنية التركيبية «أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ»؛ لتُعيد توجيه المتلقي في فهم فلسفة توزيع الميراث، بما يُحقق له الرضا والسكينة والاطمئنان.

كذلك إن بنية الجملة الاعتراضية لم تأتي على شاكلة القول: (لأن الله أعلم بمن ينفعكم) أو (يعلم الله من ينفعكم) ولكن ابتدأ خطاب الآية «لَا تَذَرُونَ» وهذا اصطفاء تداولي انتقلت من جعل المتلقي طرفاً في تشييد الحجة إلى الاعتراف بحدود معرفته، إذ "الإنسان ربما خطر بباله أن القسمة لو وقعت على غير هذا الوجه كانت أنفع له وأصلح" (الرازي، 1999، ج 9، ص 218). فكان «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» انتقالاتاً حاجياً طبيعياً غير مصطنع.

لقد كان بإمكان خطاب الميراث الانتقال صراحة من:

«أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ» ← ← ← «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ»

لكن المجيء بجملة معترضة «لَا تَذَرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا َ» يخلق وقفة حاجية مقصودة قبل تقرير الحكم؛ وذلك لتقبله بتسليم وإيمان. فلم يفرض خطاب الآية النتيجة الحاجية بل شدد لدى المتلقي المسوّغ الذي يمهد لتقبل النتيجة. وبذلك فإن الجملة الاعتراضية بوصفها وحدة لغوية "تستمد حقيقتها من الخطاب الذي تتموقع فيه" (ديكرو، 2020، ص 49).

لقد عملت الجملة الاعتراضية بوصفها عاملاً (مؤشراً) حاجياً (Argumentative Operator) نقل الخطاب من التقسيم المادي للمحض للإرث والورثة إلى التسليم المطلق بأحكام الشريعة. وقد أُلغي المعيار البشري القاصر المبني على النفع المظنون؛ ليحل محله معيار إلهي حاسم. وقد جاءت الجملة الاعتراضية بوصفها مسوّغاً منطقياً يدفع المكلف المؤمن إلى ترك اعتراضه النفسي أو الظني؛ ليُسَلِّمَ بالتقسيم الإلهي.

إن التداولية المدمجة لا تنتظر لجملة اعتراضية بوصفها زائدة نحوية/ تركيبية (جملة لا محل لها من الإعراب) كما اعتاد النحو العربي، بل بوصفها بنية لسانية تُدمج أجزاء الملفوظ كلّها بوصفها قيماً دلالية وتداولية وحجاجية في تزامن دالّ.

لقد أبرزت الجملة الاعتراضية «لَا تَذَرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا َ» أن الاعتراض ليس انقطاعاً تركيبياً أو زيادة دلالية، وإنما هو بنية تداولية مُدمجة تُفْضي إلى وظيفتين: معرفية وحجاجية توجيهية في الوقت نفسه؛ لتقييد معرفة المتلقي ونقض إمكانية أن يُحدّد الأنفع له من ذوي قرباه. وكل ذلك توطئة الفضاء التداولي للتسليم بالنتيجة التشريعية التي مثلها قوله تعالى: «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ». لقد خلق النظر التداولي المُدمج من الجملة الاعتراضية عنصراً فاعلاً في بناء قوته الحجاجية وتوجيه مسار تأويله وتقليه، بما خلق قوة إلزامية للخطاب المدني بهذه الآية الكريمة.

(2) التعدّد الصوتي والتقويض الحجاجي المباشر

أبطلت التداولية المدمجة فرضية البنيوية التي تقول بوحدة الذات المتكلمة، وأفضى تركيزها على عملية القول في التحليل الدلالي إلى عدّها نتاج عدة أصوات أو وجهات نظر (موشلر وريبول، 2010، ص 84، 94). وبحسب ديكرو إن التلقّظ داخل الخطاب قد يكون مفرداً أو متعدّداً، وعنده المتلقّظ متعدّد الأصوات يحلّ مشكلة بعض الأقوال التي تُنسب لأكثر من متكلم واحد (الرقبي، 2011، ص 85). وقد ارتبط مصطلح (تعدّد الأصوات) بباختين وبنظريته عن الحوارية والأصوات المتعددة في الرواية، ثم تلاه ديكرو ونظريته عن وحدة الذات المتكلمة، الذي صرّح بأن نظريته امتداد لأعمال الأول (موشلر وريبول، 2010، ص 348-349، صولة، 2007، ص 356). إن تعدّد الأصوات يعني النقاء ملفوظين بحسب باختين، أحدهما ملفوظ المتكلم، والآخر ملفوظ الآخر، تربطهما علاقة شبيهة بالعلاقة القائمة بين أجزاء الحوار (صولة، 2007، ص 354-355).

في سياق تحايل بعض المنافقين لترك المواجهة بمعركة الخندق والرجوع لبيوتهم قال تعالى: ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ (الأحزاب/13). وبذلك فإن "من وجوه الحجاج في القرآن حكاية أقوال الخصوم أو مواقفهم في الجملة الأصلية والرد عليها في الجملة المعارضة" (صولة، 2007، ص 356). وإن وجود أصوات متعددة يُظهر وجود مقامَي تواصل: أحدهما داخلي والآخر خارجي؛ لأن وجهات النظر لا يمكن اختزالها في الذات المتكلمة وحدها (موشلر وريبول، 2010، ص 95)؛ لذلك وردت في الجملة الاعتراضية (ابن عاشور، 2021، ج 21، ص 209) ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ المنفية أصوات:

الصوت الأول: صوت المنافقين: أصحاب الغدر ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ وهو ادّعاء يقدمونه لتسوية الاستئذان والانصراف. إذ "من خلال هذه الحجة الكاذبة التي يتخفّفون فيها من الإحراج أمام النبي والمسلمين" (فضل الله، 2003، ج 18، ص 277). وذكرت التفسير لكلمة ﴿عَوْرَةٌ﴾ معاني متعددة، يضمّها الحقل الدلالي: الانكشاف والنقض والخلل والضعف (الطبري، ج 21، ص 164، الراغب، 1992، ج 1، ص 353، الرازي، 1999، ج 25، ص 199، البياضوي، 1998، ج 4، ص 367، الدامغاني، 1980، ج 2، ص 90).

والصوت الثاني: يبرز الصوت القرآني المُفَنَّد المُكَذَّب، متجسداً بقوله سبحانه: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ ليبيّن حقيقة مبتغاهم النفسي، وهو: الفرار، وينقض بنية القول السابق ومُجهّذاً إياها. وهو عين ما لحظه ابن عاشور بقوله: "فقوله: وما هي بعورة تكذيب لهم" (ابن عاشور، 2021، ج 21، ص 209). وإن أظهر مفهوم لتعدّد الأصوات "يكون في خطاب المتكلم هي الأقوال التي تتضمن نفياً أو تهكّماً" (موشلر وريبول، 2010، ص 95). إن قوله سبحانه وتعالى بجملة اعتراضية: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ هو صورة من ثلاث

صور لتحليل متعدد الأصوات للأقوال المنفية ذكرها ديكر، منها "نفي ميتالغوي، يأتي لينقض قولاً قد وقع التلغظ به حقاً. يختص به بأنه يسمح بأن تُلغى صراحة مقتضيات القول الموجب الموافق له ويُهيئ صراحة هاهنا أيضاً أثر مبالغة وتكثير" (موشلر وريبول، 2010، ص 352)، وقد أبرزت المبالغة والتكثير الباء الزائدة لتوكيد النفي؛ لإلغاء احتمال أي صدق للقول الأول.

والصوت الثالث: وهو نفسه الصوت الثاني، عاد بوصفه صوتاً متكلماً مؤيداً؛ ليكشف عن القصد الحقيقي، في تأكيد حوارٍ يتجلى بقوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾، وبذلك انتقل الردّ القرآني من ردّ دعوى معلنة ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ إلى كشف الخطاب للنية المضمرة.

إن الجانب التركيبي للجملة الاعتراضية اشتمل على عدة موجهات، وأهم موجه حامل للمعنى المقصود هو النفي وتأكيده، فإن أفاد النفي بـ(ما) تقليل شأن الدعوى القائلة: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾، فإنّ "القول المنفي عند ديكر لا يعني الإخبار عن كذب قضية وإنما يتمثل في صدام وجهتي نظر" (موشلر وريبول، 2010، ص 95). وما تأكيد النفي بالباء إلّا:

- مقابلة للتوكيد بالتوكيد ﴿إِنَّ﴾.

- استغراق النفي، فالنفي واستعمال الباء الزائدة كان مبالغة في النفي وليس نفياً للمبالغة.

لقد فصلت الجملة الاعتراضية ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ بين دعوى المنافقين وقول الخطاب القرآني عن صدق تلك الدعوى. وتداولياً أسقطت الجملة الاعتراضية دعوى ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾؛ لتثبت أن القصد ليس بكون بيوتهم ﴿عَوْرَةٌ﴾، ومعناه مثلاً مرّ بنا قول المفسرين تدلّ على: النقص والانكشاف والضعف (صفة سالبة)، بل الباعث: التهرّب والجبن، وإثبات خلو البيوت من الضعف المسوّغ للانسحاب، والدليل: ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾.

وبحسب قانون التلطيف⁶ إذا "كان نفي العبارة الموجبة... يعادل نفي العبارة السالبة... فإن العكس غير صحيح" (موشلر وريبول، 2010، ص 235)، أي إن المتكلم لما يقول (الأقل) لفظاً، فإنه قد يستلزم تداولياً (الأكثر) معنى، فإن قيل: (أنت لست شريراً)، فهذا القول لا يساوي أنت طيب؛ لأن نفي السلب (لست شريراً) ≠ إثبات الإيجاب الأقصى وهو: أنت طيب، وإن نفي الصفة القبيحة لا يملك القوة الحجاجية للارتقاء إلى قمة الفضيلة، بل يقتصر النفي حينها على التبرئة المحايدة ولا يمنح أعلى من ذلك. وتطبيقاً له على الآية الكريمة فلم يكن من غرض الجملة الاعتراضية ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ بحسب قانون التلطيف إثبات أنها حصون منيعة، بل اقتصر النفي ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ على إسقاط ذريعة الفرار

⁶ قوانين الخطاب لديكر هي: قانون الإبلاغية وقانون التلطيف وقانون الشمول. (موشلر وريبول، 2010، ص 233-236).

﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ من غير أن يُعطيها صفة المناعة المطلقة، بل وقف الأثر الحجاجي للنفي على سدّ ذرائع الانسحاب بنفي العيب والخلل في البيوت.

وهنا يتجلى مفهوم التعدد الصوتي (Polyphony) عند ديكر، إذ تجاور الأصوات لا يعني بالضرورة أنها صادرة من متكلمين فعلاً، ولكنه يعني أن الملفوظ يستحضر داخله مواقف وأصواتاً لوجهات نظر وآراء متعدّدة. إن صوت المنافقين الذي يتصل من التكليف الشرعي بالمواجهة، وصوت الحق الذي يقتحم منتصف قولهم بتركيب اعتراضي:

﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ المتكون من جملة اسمية مؤكدة في نفيها. وصوت إلهي يزيد الخطاب بكشفه النوايا. إن خطابه سبحانه لم ينتظر تمام كلامهم بل انتهج تفنيده وتقويضاً حجاجياً ليكبح ويمنع ترسّب الدعوى في أذهان المتلقين ومداركهم؛ لأن ذلك سينقل الخطاب من منطقة الاعتذار المسوّغ إلى منطقة الخيانة والتكذيب.

لقد شكّلت الآية الكريمة بنية للتعددية الصوتية تمثلت بـ:

﴿إِنْ يُبَيِّنُونَ عَوْرَةَ﴾ الأداء

↓

﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ نقض الأداء

↓

﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ كشف النية

وهنا نجد أن "قيمة الحقيقة لجملة ما لا تنحصر في البناء الدلالي لها، وإنما ترتبط هذه القيمة بارتباط الجملة بواقعها، حيث تنتقل الحقيقة من طابعها الدلالي المتعلق بقيمتي الصدق والكذب إلى طابعها التداولي المتعلق بقيم الاستعمال والفعالية والتأثير" (عمارة ناصر، 2009، ص 68). ولقد غيّرت الجملة الاعتراضية ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ الوظيفة التفسيرية المحايدة لهذا النوع من الجمل، إلى تدخلها في الملفوظ لتغيير اتجاهه الحجاجي. فالملفوظ ﴿إِنْ يُبَيِّنُونَ عَوْرَةَ﴾ ادّعاء يريد أن يسيّر بالمتلقي باتجاه تقبل العذر. لكن الجملة الاعتراضية ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ عكست تماماً هذا الاتجاه، فأعادت توجيه المتلقي إلى مسار حجاجي مضاد بوصف الجملة الاعتراضية مؤشراً (موجّهاً) حجاجياً بعدم التبني. إن "الأقوال اللغوية تحمل في جوهرها مؤشرات لسانية ذاتية تدلّ على طابعها الحجاجي" (جميل حمداوي، 2014، ص 36) المضادّ والداخض أو المؤيد والمساند. ولقد سمح الخطاب القرآني بتواجد صوت غير صوته، فظهر في النصّ وحضر لا ليتبني وإنما لينقض ويعارض، فكان قول المنافقين حاضراً بوصفه قولاً منقولاً مرفوضاً، لا بوصفه موقفاً يتبناه الخطاب القرآني.

لقد خدمت الجملة الاعتراضية حجاج الآية مبيّنة: لا عذر مشروع للانصراف، بهدم المقدمة ﴿إِنْ يُبَيِّنُونَ عَوْرَةَ﴾ من أساسها وعدم مناقشتها لتهافتها. بل قدّمت الآية تسويغاً لسلوك لفرار غير المقدّم،

وهو: «إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا». وبحسب ما تقدّم فإن الآية الكريمة كانت أداة حجاجية أبطلت تسويق الخصم، قبل أن تكشف عن مقاصده الحقيقية. وبذلك نتج "عن الجمع بين دلالة الجملة والمعلومات غير اللغوية معنى القول، الذي هو حصيلة المكوّن البلاغي" (موشلر وريبول، 2010، ص 42).
لقد انتقلت الآية بجمالها: «إِنْ يُبُوتَتَا عَوْرَةً» «وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ» «إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا» من وظيفة الإخبار إلى وظيفة حجاجية⁷، مفادها: نقض الدعوى التي قيلت في مسار تداولي حجاجي متسلسل تمثّل: باستحضار الدعوى ثم نقضها وصولاً لكشف المقاصد الحقيقية. ولطالما أكّدت مفاهيم التداولية المدمجة أن الإخبارية درجة ثانية مقارنة مع الحجاجية (آل صوينت، 2013، ص 220).
لقد عملت هذه الاستراتيجية مجتمعة ومتضامنة على جعل الجملة الاعتراضية عنصراً مندمجاً في بناء خطاب الآية حجاجياً، وتوجيه المتلقي لرفض تسويق الانصراف وإدراك دوافعه المضمرّة.

(3) السّلم الحجاجي وتوجيه مسار الاستدلال

إن مفهومَي: السلم الحجاجي والتوجيه الحجاجي يخصّان العلاقة الحجاجية التي أشير لها بقرينة لغوية أو استدلال عليها تداولياً (موشلر وريبول، 2010، ص 94). وإن أي حقل حجاجي ينطوي على علاقة ترتيبية للحجج نسمّيه سُلماً حجاجياً، ممّا يعني بأن الحجج حينما تتفاوت ضمن نفس الحقل الحجاجي تكون سُلماً حجاجياً" (عادل، 2013، ص 101؛ ديكرو، 2020، ص 61)، وتحدّد بموجب هذه العلاقة مراتب المقولات من خلال وجهتها وقوتها الحجاجيتين (الرقبي، 2011، ص 96)؛ لأن مفهوم السّلم الحجاجي يستند على التدرّج في توظيف حجج الخطاب، وأنه يقتضي تدرّجاً بين الأقوال والحجج في علاقتها بالنتائج، واستلزام بعضها بعضاً (المبخوت، 1998، ص 364). وتتنزّل قيمة القول بوجهته الحجاجية الداعمة لنتيجة ما ضمن سلم حجاجي متدرّج، بوصفه قائماً على تفاوت مكوناته قوة وضعفاً، إذ لا يرتهن الحجاج بالمحتوى الخبري ومدى صدقه، بل باختيار الحجة وتوجيهها لخدمة نتيجة محددة؛ ليكون معيار الحكم عليها القوة والضعف لا الصدق والكذب (المبخوت، 1998، ص 370). وله شرطان (الشهري، 2004، ص 500؛ العزاوي، 2006، ص 21؛ الرقبي، 2011، ص 93؛ المبخوت، 1998، ص 365-367):

- كل قول في مرتبة معينة يلزم عنه ما يقع تحته، ويلزم عن القول الأعلى جميع الأقوال التي دونه.
- كل قول دليل على مدلول معين، ويكون القول، الذي يعلوه مرتبة، دليلاً أقوى عليه.

⁷ إن الركون لتحليل الجمل بثنائية الخبر والإنشاء ما كان ليكشف كثيراً من المعطيات لولا المقاربة التداولية، التي تمنح الملفوظ معاني سياقية وحجاجية، تنكشف من تحليل الخطاب لا الجملة.

في سياق التعامل مع الأيتام وأموالهم فإن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة/ 220، وردت فيه جملة اعتراضية، وهي قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾.

وتركيبها فإنها جملة اسمية وردت بين شرط الإباحة لمخالطة اليتامى في الأموال، والامتنان له سبحانه برفع العنت. إن الجملة الاعتراضية ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ لا تمثل درجة في السلم الحجاجي (Argumentative Scale)⁸، بل تعديل لمساره.

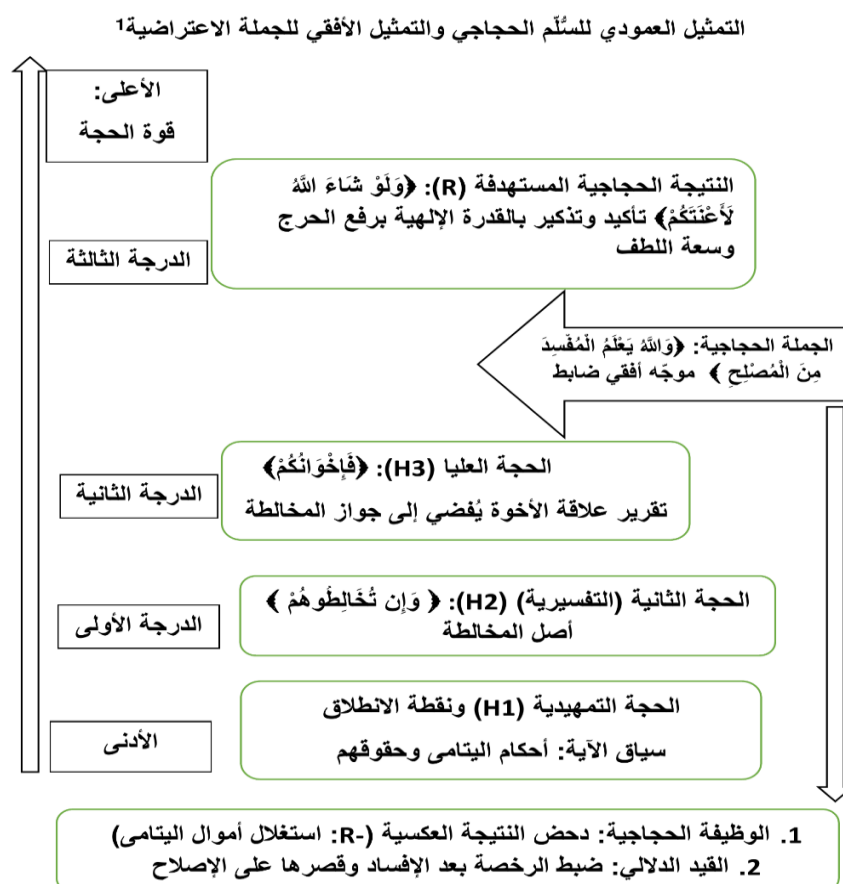
إن سياق السلم الحجاجي للآية يتمثل تمثيلاً عمودياً للآية ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ بما يمنح ترخيصاً ومساحة وحرية في المعاملة المالية مع اليتامى. لكن الجملة الاعتراضية تدخلت أفقياً لمزج الرقابة الإلهية ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ في سياق الترخيص؛ وذلك لمنع أن تطمع النفوس، وأن يفهم الترخيص على الإباحة المطلقة.

ولا يمكن أن نكره الآية الكريمة على سلم حجاجي كامل كما في أدبيات الحجاج اللساني، لكن يمكننا أن نثبت أن السلم الحجاجي للآية هو البنية العمودية، وأن الجملة الاعتراضية فيها تدخلت عمودياً لتضبط الانتقال بين درجاته، ثم نختبر شرطَي القسم ونرى أيهما تحقق.

إن الخطاب المتناسك لا يبسط المعلومات الجديدة وحدها، ولا يقوم على التكرار وحده، وإنما يتشكل من تفاعل (النمو) و(التكرار)، فيرى شكري المبخوت: "أن للخطاب شرطين يجب أن يتوافرا فيه ليُعدّ متماسكاً منسجماً، أولهما: هو نموه بتوفير معلومات جديدة باستمرار حتى لا يكون مجرد تكرار، وثانيهما: حدّ أدنى من التكرار يستوجب إعادة بعض المحتويات بصفة منتظمة" (المبخوت، 1998، ص 373). وعليه فالجملة الاعتراضية ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ إن أوقفت ظاهراً مسار التركيب، فإنها لم توقف مساره الحجاجي، بل إنها استحضرت مضمونا سابقاً بوصفه قيداً، وأعادت توجيه المعلومة، وأعادت الخطاب إلى مساره الأصلي. إنها أدت وظيفة التكرار الوظيفي، ذلك التكرار الذي استحضرت محتواه ضمنه الخطاب مسبقاً، ولكن لم يُكرر لأجل إعادة المعلومة، وإنما تكرر أدخله في سياق؛ ليخدم مقاصد حجاجية جديدة. بعبارة أخرى لم تكن الجملة الاعتراضية ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ حشواً وإنما استحضرت وقّدت وأعادت ووجّهت الاستدلال نحو نتيجة جديدة. وهنا يجدر ألا نرى الجملة الاعتراضية فصلاً أعاق نمو التركيب، وإنما آلية لإدارة الحجاج واستمراره داخل الخطاب؛ لأن الانقطاع التركيبي المؤقت لمّا أنجز وظيفة لم يستلزم انقطاعاً حجاجياً.

وبعد تمثيل السلم النص الحجاجي تمثيلاً عمودياً يكون تدّرج الحجج من الأدنى إلى الأعلى بحسب قوتها:

⁸ المصطلح الفرنسي المقابل له: Echelle Argumentative.



¹ تمثل (H1, H2, H3) في نظرية السلم الحجاجي عند ديكر وآنسكومبر الحجج، وهي الأقوال التي تنتج حجاجاً نحو نتيجة معينة. أما (R) فهو النتيجة التي يُراد توجيه المتلقي إليها، و(R-) فهو النتيجة المضادة أو العكسية.

لقد ابتغت الجملة الاعتراضية قصداً حجاجياً، تمثل بإحياء الضمير الإيماني؛ لخلق امتثال ذاتي، ينبع من تقوى القلوب لا من حرفية النصوص التشريعية.

خاتمة البحث (خلاصة ونتائج ومقترحات)

لقد سعى هذا البحث إلى مقارنة الجملة الاعتراضية في الخطاب المدني مقارنة في هدي مفاهيم التداولية المدمجة، ورام أن يتجاوز النظرة النحوية التي تعدّها فضلة تركيبية أو لا محل لها من الإعراب. وتّضح من خلال تحليل عينة البحث أن الجملة الاعتراضية يمكنها أن تكون عاملاً حجاجياً مقيداً، وتدير صراع الأصوات وتعرض الرخص وتُفعلّ المواضع وتسوّغ النقلات الحجاجية؛ ليكون الخطاب أكثر انسجاماً واتساقاً في بيان وظيفته وحُسن تلقّيه.

ومن نتائج هذا البحث:

1. العامة:

- أثبت البحث تحوُّلاً وظيفياً للجملة الاعتراضية، فلم ينظر لها بوصفها فضلة تركيبية أو حشواً بلاغياً للفصل بين أجزاء الخطاب المدني (ممثلاً بعينة هذا البحث)، وإنما هي عامل حجاجي وقيد دلالي مُدمج في صلب البنية، وإذا ما تدخلت جملة اعتراضية فلأجل إعادة ضبط الوجهة الحجاجية للخطاب، ومنع أي بناء للمعنى لا ينسجم مع المقاصد الخطابية. وكشف التحليل كذلك عن تفاعل الرتبة والتركييب مع التوجيه التداولي، بما يؤثر في القوة الإنجازية للأقوال ومسار تلقيها.

2. الخاصة:

- كشف البحث عن وظيفة الجملة الاعتراضية في إدارة التعدُّد الصوتي، حيث وظَّف الخطاب المدني النفي الميَّالغوي لنقض مقول المناققين ودحض دعواهم في لحظة صدورها. وقد تآزرت في ذلك إمكانيات الأسلوب العربي في تأكيد النفي (ما+ الباء الزائدة) بما عزَّز حضور صوت التقنيد في مواجهة الدعوى السابقة.
- بيَّن البحث أن الجملة الاعتراضية قد تؤدي وظيفة تداولية تتدخل في مسار السلم الحجاجي، من دون أن تمثل درجة من درجاته، حيث أسهمت في تقييد الرُّخصة وضبط مجالها، بما يمنع توسيع دلالتها إلى ما يتجاوز مقصدها من خلال استغلال مخالطة اليتامى، بحسب الشاهد من عينة البحث.
- أظهر البحث من خلال تفعيل الموضع الحجاجي بوصفه آلية من آليات تحليل التداولي المُدمج، أن الجملة الاعتراضية في الآية المدروسة من عينة البحث أبرزت قصور المعرفة البشرية لعن الإحاطة بمواطن النفع، وجعلت من هذا القصور مرتكزاً حجاجياً عامّاً يوجّه المتلقي من محدودية التقدير البشري إلى التسليم والانقياد للتشريع الإلهي.

ومن المقترحات التي يخلص إليها البحث:

1. توسيع نطاق الاستقراء للجملة الاعتراضية ليشمل دراسة الخطاب المكي بالإطار النظري المعتمد في هذا البحث من خلال دراسات مستقلة، مع إمكان توسيع المدونة والمنهج إذا ما تناولتها رسالة أو أطروحة.
2. اتخاذ بعض مفاهيم التداولية المدمجة، ومنها: التعدُّد الصوتي مداخل للكشف عن استراتيجيات الخطاب القرآني وأثره في تفكيك أقوال الخصوم وتوجيه مسار الحجاج.

3. دراسة وظائف الجملة الاعتراضية في مدونات أوسع، مثل: الخطاب الفقهي أو القانوني المعاصر؛ للتحقق من فاعلية الاعتراض بوصفه قيداً يحد من التأويلات المرجوحة ويوجه فهم النص في ضوء مقاصد المشرع.
4. إعادة قراءة الأغراض البلاغية لاسيما في علم المعاني من خلال مفاهيم التداولية والحجاج اللساني؛ لتقليص الفجوة بين الدرس البلاغي العربي التراثي والدراسات الحجاجية اللسانية، وبناء قراءة معاصرة، تستفيد من المفاهيم المعاصرة مع الحفاظ على خصوصية التصور البلاغي التراثي، وعدم إسقاطها عليه إسقاطاً تعسفياً.

مصادر البحث ومراجعته

القرآن الكريم.

1. ابن السراج، (316هـ). أصول النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
2. ابن جني. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط2، 1952.
3. ابن عاشور. التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر/دار ابن حزم، تونس، ط1، 2021.
4. ابن هشام الأنصاري، (761هـ). مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.
5. آل صوينت، مؤيد. التداولية المدمجة: بحث في المفهوم، منشور ضمن كتاب انتظام المعرفة اللغوية، إعداد د. مؤيد آل صوينت ود. خالد خليل هويدي، مكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2013.
6. البيضاوي، (682هـ). تفسير البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1998.
7. تمام حسان. البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2، 2009.
8. جميل حمدوي. من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، أفريقيا الشرق، المغرب، 2014.
9. ختام جواد. التداولية: أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، الأردن-عمّان، ط1، 2016.
10. الخطيب، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن. الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم: دراسة نحوية تحليلية، رسالة ماجستير، بإشراف د. حمدي بن سلطان بن حسن العدوي، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434-1435هـ.
11. الدامغاني، (478هـ). الوجوه والنظائر لكتاب الله العزيز، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم، بيروت، ط3، 1980.
12. ديكرو، أرفالد. السلميات الحجاجية، ترجمة وتقديم د. أبو بكر العزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (بني بلال)، المغرب، ط1، 2020.
13. الرازي، فخر الدين، (606هـ). مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999.

14. الراضي، رشيد. مفهوم الموضع وتطبيقاته في الحاجيات اللسانية لأنسكومبر وديكرو، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع (2)، مج (40)، أكتوبر-ديسمبر 2011.
15. الراغب الأصفهاني، (425هـ). المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1992.
16. الرقبي، رضوان. الاستدلال الحجاجي وآليات اشتغاله، مجلة عالم الفكر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2011، ع (2)، مج (40).
17. روبول، آن وموشلر، جاك. التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ومراجعة د. لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003.
18. زبيري، كيت. الحجاج في القرآن، ترجمة د. كيان أحمد حازم، دار المدى الإسلامي، بيروت، ط1، 2025.
19. الزمخشري، (538هـ). الكشاف، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998.
20. سامي عطا حسن. الجملة المعترضة في القرآن: مواضعها ودلالاتها، رسالة ماجستير بإشراف د. فضل حسن عباس، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1993.
21. الشهري، عبد الهادي بن ظافر. استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004.
22. صولة، عبد الله. الحجاج في القرآن، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2007.
23. الطبري، (310هـ). تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، القاهرة، ط2.
24. طه عبد الرحمن. اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط1، 1998.
25. عادل، عبد اللطيف. بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات ضفاف/الاختلاف، بيروت، ط1، 2013.
26. عبيدات، ذوقان وآخرون. البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، 1984.
27. عز الدين مجدوب المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة. إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، مختارات معربة، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، قرطاج، ط1، 2012.
28. العزاوي، أبو بكر. الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب، بيروت، ط1، 2010.
29. العزاوي، أبو بكر. اللغة والحجاج، الدار البيضاء، ط1، 2006.
30. عمارة ناصر. الفلسفة والبلاغة: مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف، بيروت، ط1، 2009.
31. فضل الله، محمد حسين. من وحي القرآن، دار المالك، بيروت، ط2، 2003.
32. الكندي، سامي بن علي بن خلفان. الجمل التي لا محل لها من الإعراب: نقد وتوجيه، رسالة ماجستير بإشراف د. سعيد جاسم الزبيدي، سلطنة عمان، كلية العلوم والآداب، 2017.

33. المبخوت، شكري. نظرية الحجاج في اللغة، منشور ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، بإشراف حمّادي صمّود، من منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 1998.

34. موشر، جاك وريبول، آن. القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجذوب، ومراجعة خالد ميلاد، تونس، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، 2010.

35. Moeschler, Jacques. "The French tradition in pragmatics: from structuralism to cognitivism," *Intercultural Pragmatics* 3, no. 4 (2006). <https://doi.org/10.1515/IP.2006.025>